المحاضرة الثامنة : الإستهلاك

الاستهلاك هو العملية التي يتم من خلالها استخدام السلع والخدمات لتلبية احتياجات ورغبات الأفراد والمجتمعات. يُعتبر الاستهلاك أحد الأركان الأساسية في النشاط الاقتصادي، حيث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالإنتاج والتوزيع. فهو يعكس كيفية تفاعل الأفراد مع الموارد المتاحة، سواء كانت مادية أو غير مادية، لتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات.

يلعب الاستهلاك دورًا محوريًا في تحريك الاقتصاد، حيث يحدد الطلب على السلع والخدمات، مما يؤثر بدوره على الإنتاج والاستثمار. ومع ذلك، فإن أنماط الاستهلاك يمكن أن تكون لها آثار بيئية واجتماعية، خاصة في ظل التحديات المتعلقة بالاستدامة وندرة الموارد. لذلك، فإن فهم الاستهلاك وأنماطه يعد أمرًا حيويًا لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

أولا: تعريف الاستهلاك ودلالاته

- **اللغة:**

"استهلك" مشتق من "هلك" بمعنى أن الشيء يذهب أو يتلف، وفي سياق الاستخدام، يشير إلى أن الشيء قد تم إنفاقه أو استنفاده بالكامل، مما يعني أنه أصبح فاقدًا لقيمته أو استعماله.

- **اصطلاحًا:**

يشير الاستهلاك إلى التناقص التدريجي في القيمة المادية للسلع أو الموارد بمرور الزمن نتيجة الاستخدام المستمر. وهذا التناقص قد يصل في بعض الحالات إلى الفناء التام للسلعة أو المورد بسبب الاستهلاك المفرط أو الهجر بعد الانتهاء من استخدامه.

- **إجرائيًا:**

يعرف الاستهلاك على أنه تدمير أو فقدان قيمة السلعة أو الحاجة بسبب كثرة استخدامها أو بعد انتهاء مدة فائدتها. وبذلك، تكون السلع أو الخدمات المطلوبة للاستهلاك في فترة معينة ويُهمل استخدامها بعد تلبية الحاجة منها.

- **التعريفات الإضافية:**

- يُعرف الاستهلاك أيضًا على أنه الجزء من الدخل الذي يتم إنفاقه لشراء السلع والخدمات التي تُشبع حاجات ورغبات المستهلك.
- كما يُعتبر الاستهلاك التدمير المادي للسلع نتيجة لاستخدامها المتكرر.

- بما أن الاستهلاك هو جزء من الدخل المتاح للإنفاق، فإن هذا الجزء يتحدد بعد تخصيص جزء آخر من الدخل للادخار، الذي يمكن أن يكون نقديًا على شكل أموال محفوظة أو على شكل استثمار حقيقي.

ثانيا: أنواع الاستهلاك

1. **الاستهلاك الوسيط:** يتمثل في استخدام السلع في العملية الإنتاجية، مثل المواد الأولية أو السلع نصف المصنعة، بهدف إنتاج سلع استهلاكية أخرى. ويستخدم الاستهلاك الوسيط السلع والخدمات لإشباع احتياجات القطاع الإنتاجي.
2. **الاستهلاك النهائي:** يتمثل في استخدام الإنتاج النهائي من السلع والخدمات الاستهلاكية لتلبية احتياجات الأفراد والجماعات. ويشمل الاستهلاك النهائي ما يلي:

- السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة نقدًا لغرض الاستهلاك.
- السلع التي تنتجها الأسرة وتستهلكها بنفسها، مثل المساكن التي تشغلها الأسرة وتستهلكها.

يختلف هذا التعريف عن التعريف المستخدم في نظام الحسابات القومية، حيث يمكن تصنيف السلع والخدمات وفقًا لوجهة استهلاكها أو عمرها أو مصدرها.

في هذا النظام، يتم تصنيف السلع والخدمات على أساس الهدف الرئيسي من اقتنائها، ويُعد مناسبًا لأغراض دراسة رفاهية الأفراد وطلب المستهلكين. وتشمل هذه التصنيفات:

- المواد الغذائية والمشروبات والدخان (غير معمرة).
- الملابس الجديدة والقديمة (نصف معمرة)
- الإيجار الإجمالي، الوقود والطاقة
- الأثاث والمفروشات والتجهيزات والاحتياجات اليومية للأسرة
- النقل والمواصلات
- التسلية والترفيه، بالإضافة إلى خدمات التعليم والثقافة
- سلع وخدمات متنوعة

ثالثا: العوامل المؤثرة على الاستهلاك

أية محاولة لشرح الإنفاق الاستهلاكي تبدأ بالحديث عن علاقة الدخل بالإنفاق الاستهلاكي باعتباره عاملاً مهماً. ومع ذلك، هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك:

1. **سعر الفائدة** :يمكن القول بأن سعر الفائدة يؤثر على كيفية توزيع مستوى معين من الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار. إلا أنه لا يمكن الجزم بأن زيادة أو انخفاض سعر الفائدة سيؤدي بالضرورة إلى تخصيص نسبة أكبر من الدخل للادخار أو الاستهلاك. ففي حالة تغير سعر الفائدة، قد يؤدي ذلك إلى زيادة أو نقصان في إجمالي المدخرات، وذلك حسب مستوى الدخل المتاح. عند دراسة سلوك الادخار للفرد، يمكن ملاحظة أن الاستجابة لتغيرات سعر الفائدة قد تكون في أي من الاتجاهين: إما بالزيادة أو النقصان.
2. **مستوى الأسعار وتوقعات الأسعار** :أحد العوامل الأخرى المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي الكلي هو مستوى الأسعار للسلع والخدمات الاستهلاكية. فإذا ارتفع أو انخفض المستوى العام للأسعار، هل سيؤدي ذلك إلى زيادة أو تقليص أو عدم تغير في الإنفاق الاستهلاكي الكلي؟ للإجابة على هذا التساؤل، يجب توضيح نقطتين هامتين:

- **إن اهتمامنا هنا هو الإنفاق الاستهلاكي الكلي،** وليس الإنفاق على سلعة أو خدمة معينة. فعندما يرتفع سعر سلعة معينة يكون لها بديل جيد، سيؤدي ذلك إلى تحويل الإنفاق نحو تلك السلعة أو الخدمة البديلة، والعكس صحيح. أما بالنسبة لارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار (أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، أي الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية)، فلا يؤدي ذلك إلى استبدال السلع ببعضها البعض. فبعض السلع والخدمات لا يمكن استبدالها، وبالتالي لا يمكن توجيه الإنفاق نحو سلع بديلة. وفي هذه الحالة، البديل الوحيد هو تحويل الإنفاق إلى ادخار بدلاً من الاستهلاك، من خلال إنفاق أكثر أو أقل من الدخل على السلع والخدمات.
- **رد فعل المستهلكين كجماعة على الارتفاع في المستوى العام للأسعار** :هذا يتوقف على التمييز بين التغير غير المتناسب (سواء بالزيادة أو النقصان) في الدخل النقدي الكلي المتاح. فإذا ارتفع أو انخفض الدخل النقدي المتاح بنفس مقدار ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار، فإن الدخل الحقيقي المتاح سيرتفع أو ينخفض وفقاً لذلك.

3. **توزيع الدخل** :يُعد مستوى الدخل الكلي من أهم العوامل التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي الكلي. ومع ذلك، فإن مستوى الإنفاق الاستهلاكي لا يرتبط فقط بمقدار الدخل الكلي المتاح، بل يتأثر أيضًا بكيفية توزيع هذا الدخل بين الأفراد والفئات المختلفة. المترتب على مستوى الدخل المذكور يتجه الى أن يكون أكبر أو أقل متوقعا على توزيع هذا الدخل بين فئات المجتمع. المترتب على مستوى الدخل هو أن التوزيع بين فئات المجتمع يمكن أن يؤدي إلى زيادة أو نقصان في الإنفاق الاستهلاكي. فإذا كان جميع المستهلكين يمتلكون نفس الميل الحدي للاستهلاك، فإن إعادة توزيع الدخل بين الأفراد ستؤدي إلى نقص في استهلاك الفرد بنفس القدر الذي يزداد به استهلاك فرد

آخر. ولكن إذا اختلف الميل الحدي للاستهلاك بين الأفراد، فإن هذا الاختلاف هو الذي سيؤدي إلى تغير في الاستهلاك الكلي. على سبيل المثال، إذا تم تحويل 1000 دينار من شخص ميله الحدي للاستهلاك هو 0.5 إلى شخص ميله الحدي للاستهلاك هو 0.75، فإن الاستهلاك الكلي سيزيد بمقدار 250 دينار. هناك أيضًا فرق في الميل الحدي للاستهلاك بين العائلات ذات الدخل المرتفع والعائلات ذات الدخل المنخفض. الميل الحدي للاستهلاك في العائلات ذات الدخل المنخفض يكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك في العائلات ذات الدخل المرتفع. وقد أظهرت إحصائيات ميزانية العائلات عند مستويات مختلفة من الدخل هذا الفارق. ويشير هذا إلى أن توزيعًا أكثر عدالة للدخل قد يؤدي إلى زيادة النسبة المخصصة للاستهلاك من الدخل. ورغم أن إعادة توزيع الدخل قد تبدو أنها تؤدي إلى هذا الاتجاه، إلا أن هناك عوامل أخرى يجب أخذها في الاعتبار والتي تحد من أهمية مثل هذه التغيرات، بل وقد تدفعنا للتشكيك في اتجاهاتها.

4. **العادات والتقاليد الاجتماعية** :هي مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الفئات الاجتماعية وبين الأفراد داخل تلك الفئات، وذلك خلال تفاعلهم في النشاطات المشتركة. وتنقسم العلاقات الاجتماعية إلى نوعين: علاقات مادية تتشكل بشكل مستقل عن حياة الأفراد ووعيهم، وعلاقات أيديولوجية تستند إلى الأفكار الاجتماعية التي تعكس مصالح الطبقات والفئات المختلفة، وتظهر هذه العلاقات في شكل أفكار سياسية، قانونية، أخلاقية، ودينية.
5. **الثقافة الاجتماعية** :هي مجموع الأنشطة التحويلية التي يقوم بها الإنسان والمجتمع. وتنقسم الثقافة إلى قسمين:
    1. **الثقافة المادية** :التي تشمل أساليب إنتاج الخيرات المادية.
    2. **الثقافة الروحية** :التي تضم جميع أشكال الوعي الاجتماعي مثل الفلسفة، الأخلاق، العلم، القانون، الفن، والدين. تتداخل عناصر الثقافة المادية والروحية بشكل وثيق، وترتبط جذورها بالتاريخ، فهي حصيلة المعارف التي طورها الإنسان. إذ يسعى الإنسان إلى تغيير البيئة الطبيعية التي يعيش فيها نحو الأفضل، ومع هذا التغيير تتطور العادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك.

لقد ساهمت نماذج الثقافات المادية والروحية في زيادة استهلاك المنتجات الأجنبية. ومن هذا المنطلق، تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تعميم النمط الثقافي الاستهلاكي الغربي على باقي دول العالم. ومع ذلك، لا يمكن لأي ثقافة وطنية أن تتمسك بالاستهلاك المحلي وتحارب السلع الأجنبية إلا في حدود ضيقة، حيث أن وسائل الاتصال والإعلانات تتيح للمستهلكين، حتى وهم في منازلهم، الاطلاع على مزايا وعيوب كل سلعة وأسعارها. وبالتالي، أصبح من الصعب محاربة أنماط الاستهلاك الوافدة.

6. **الدين** :نظم الدين الإسلامي الاستهلاك بشكل واضح، حيث منع الإسراف ودعا إلى التوسط في الإنفاق. كما ربط الإسلام الاستهلاك بظروف المجتمع وحدد طرقه وأهدافه :
- أوجب على الفرد إشباع حاجاته الشخصية مثل الطعام، والمسكن، واللباس.
- أباح إشباع الحاجات شبه الشخصية واستهلاك الطيبات للأشخاص ذوي الدخل المرتفع.
في هذا السياق، يربط الإسلام الاستهلاك بمستوى الدخل، فكلما ارتفع الدخل، ازداد استهلاك الفرد للسلع الكمالية. ومن غير الجائز التقشف للأشخاص الذين يمتلكون الإمكانيات والظروف المناسبة. وكانت السمة الأساسية للاستهلاك هي التوسط في الإنفاق.

7. **طريقة البيع** :إذا تميزت طريقة البيع في المجتمع بتقديم تسهيلات كبيرة تُسهم في تشجيع المستهلكين على زيادة مشترياتهم، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك. ومن أبرز الأساليب المستخدمة في هذا المجال البيع بالتقسيط، خاصة للسلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات. كما أن انتشار استخدام بطاقات الائتمان يُسهم بشكل كبير في تسهيل عمليات الشراء، مما يعزز من حجم الاستهلاك.
8. **تغيير أذواق المستهلكين** :تلعب أساليب الإعلان والدعاية دورًا هامًا في جذب انتباه المستهلكين، حيث تؤثر التغييرات التي تطرأ على أنماط السلع، مثل الملابس والسيارات، في تشكيل أذواقهم. وبالتالي، يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستهلاك لهذه السلع.
9. **السياسات الحكومية** :تؤثر بعض السياسات الحكومية، مثل زيادة الضرائب على المداخيل، على تقليص الدخل المتاح، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك. كما أن فرض رسوم جمركية مرتفعة على بعض السلع، خصوصًا السلع الكمالية، يسهم في تقليص الإنفاق عليها.

قراءات:

- عبد الرحمن يسري .*مبادئ الاقتصاد: الاقتصاد الجزئي والكلي* .القاهرة: دار النهضة العربية، 2019.
- حسين عبد المطلب الأسرج .*المدخل إلى الاقتصاد* .القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2020.
- محمد دويدار .*مبادئ الاقتصاد السياسي* .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2017.
- إبراهيم العبيدي .*الاقتصاد الجزئي: التحليل والنظرية* .عمان: دار وائل، 2015.